وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"

دراسة لاراء عينة من الأساتذة الجامعيون ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية المسيلة.

إعداد الطلبة:

* قواري بسمة
* زعبار عفاف

تحت إشراف الأستاذ:

رزيقات بوبكر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. سبتي إسماعيل	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. رزيقات بوبكر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ . جمعي محمد صالح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2018 / 2019.

شكر و عرفان

قبل كل شيء نشكرالله عزوجل شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه،ونحمده حمداكثيراكما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

تتقدم بأرقى آيات الاحترام والتقدير وأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف الدكتور "رزيقات أبوبكر" الذي ساعدنا بكل تواضع وكرم ووجهنا توجيها علميا ومنهجيا سليما لإتمام هذا العمل،فقد كان لنا نعم السند والمعين،وكذا الكثير من الأساتذة الذين إن ذكرناهم لن نوفي بحقهم.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من" بن معتوق سعيدة و عمال مكتبة القلم خاصة " سمير" الذين لم يتوانوا عن تقديم يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع تواضع أصحابه،وفي الأخيرنشكر كل أساتذة جامعة "محمد بوضياف بالمسيلة".

بسمة * عفاف

اهداء

الى امي وابي حفظهما الله واطال في عمرهما

الى اختي هدى واخوتي الاعزاء سيف، حسام واشرف

الى صديقتي ورفيقة دربي بن معتوق سعيدة

الى كل افراد عائلتي خاصة بنات عمي احسان ، اكرام،

أسيل

إلى زوجي " سمـير"

الى كل اساتذتي وكل من علمني حرف

عفاف

فهرس المحتويات

العـــــــنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد الفصل الأول.....	07
المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	08
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية.....	08
المطلب الثاني: مجلس المعايير المحاسبية الدولية	11
المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول إلى غاية نهاية 2018..	13
المبحث الثاني : ماهية المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) عرض القوائم المالية..	16
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدوليIAS1.....	16
المطلب الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية.....	19
المطلب الثالث: عرض النظام المحاسبي المالي.....	20
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) ...	23
المطلب الأول: عرض الميزانية	23
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل.....	27

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية.....	30
المطلب الرابع: عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية و ملحق القوائم المالية.....	34
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل الثاني	40
المبحث الأول: عرض وتحليل محاور استبيان الدراسة.....	41
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....	41
المطلب الثاني : إجـراءات الدراسة.....	42
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	43
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.....	44
المطلب الأول: التحليل الديمغرافي لخصائص العينة.....	44
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.....	48
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة.....	59
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير المحاسبة الدولية(IAS).	13
02	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS).	14
03	المعيار المحاسبي الدولي رقم(03)عرض القوائم المالية.	16
04	نموذج قائمة المركز المالي .	25
05	نموذج قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)	29
06	نموذج التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) حسب الطريقة المباشرة الجدول رقم	31
07	نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).	32
08	نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية (التغير في الأموال الخاصة)	35
09	المعلومات الموجودة في الملحق.	37
10	الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	41
11	مقياس ليكارت الخماسي	43
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	44
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	45
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة	46
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	47
16	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي حول اهمية التزام المؤسسات الجزائرية الاقتصادية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"	49
17	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	50
18	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المهنة	52
19	معامل Scheffe للمقارنات البعدية	54
20	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير الخبرة المهنية	55

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	45
02	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	46
03	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة	47
04	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	48
05	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي حول اهمية التزام المؤسسات الجزائرية الاقتصادية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"	49
06	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	51
07	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المهنة	53
08	الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير الخبرة المهنية	56

قائمة الاختصارات

مقدمة

تمـــهيـــد:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين بالعديد من التطورات و التحولات العميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، و التى ظهرت عنها مرحلة جديدة تختلف في خصائصها وسماتها العامة عن المراحل السابقة لها.

لقد قادت هذه التغيرات إلى إتساع الفرص الإستثمارية و التمويلية للمؤسسات على المستوى الدولي ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب مجموعة من الظوابط في أسس و شكل و محتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف هذه المؤسسات .

ان عملية توافق الانظمة المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية بهدف تظييق فجوة الاختلاف بين البدائل و المعالجات المحاسبية المختلفة، وتوفر المعلومات لمساعدة العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل وخارج المؤسسة في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة و تكللت هذه الجهود بانشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعمل على وضع معايير المحاسبة الدولية.

لقد حققت معايير المحاسبة الدولية إنتشارًا عالميًا واسعًا، كما أنه هناك إتجاهًا دوليًا واضحًا لتبني أو عولمة المعايير المحاسبية الدولية كمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، لتستخدم بصفة أساسية و إلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة العديد من المؤسسات على المستوى العالمي، وذلك بإعتبارها مصدرًا أساسيًا لضوابط إعداد القوائم المالية و توحيد أسس عرضها و الإفصاح فيها.

بإعتبار أن القوائم المالية تظهر مختلف جوانب نشاط المؤسسة، فإن إعدادها و عرضها يجب أن يتم وفق معايير المحاسبة الدولية وذلك لأن المستثمر في الأسواق المالية لا يتجه للاستثمار في أي دولة ما لم تعد هذه القوائم وفق هذه المعايير، و التي يتمثل أول معيار لها في المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية الذي يتم الإعتماد على ماجاء فيه لإعداد القوائم المالية بصفة مفصلة.

اولا: إشكالية الدراسة .

- ما أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة .

للإجابة على الإشكالية نقوم بصياغة الفرضيات الأتية:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية لاراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" ومتغير المؤهل العلمي.

- توجد فروق ذات دلالة احصائية لاراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية "حسب متغير المهنة.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية لاراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية "حسب متغير الخبرة المهنية.

ثالثا: أهمية الدراسة.

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تطورات و تغيرات مما تطلب القيام بإصلاحات خصوصًا فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي استند البحث عن نقطة تلاقي بين المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي المتوفرة في هذه المعايير لتحقيق أكبر درجة من الموثوقية في إعداد و عرض القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها عالميًا في إتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك نبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

رابعا: أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" يلبي إحتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية في الجزائر.

خامسا: أسباب إختيار الموضوع.

من الأسباب التي دفعت للبحث في هذا الموضوع هي:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
- معرفة اهمية إلتزام المؤسسات الجزائرية الاقتصادية بتطبيق المعيار المحاسبي الدوليIAS1 "عرض القوائم المالية"
- قلة الدراسات في هذا الموضوع.

سادسا: منهجية الدراسة.

من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول للأهداف المرجوة و كذا إختبار صحة الفرضيات تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

سابعا: حدود الدراسة.

تم التطرق في هذه الدراسة إلى أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1 " عرض القوائم المالية" و قد شملت الدراسة آراء بعض محافظي الحساباتخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير "ولاية المسيلة" حول درجة أهمية المعيار IAS1 في إعداد القوائم المالية على مستوى المؤسسات الجزائرية، ونظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم إختيار عينة عشوائية، بحيث تم توزيع 40 إستبيان أعد خصيصًا لأغراض الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة.

- دراسة صيودة إيناس: التي جاءت بعنوان "أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول""عرض القوائم المالية" التي جاءت ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ،الجزائر، 2017-2018، وقد هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1"عرض القوائم المالية " ومن اجل ذلك تم القيام بدراسة ميدانية تمثلت في اعداد استبيان وتوزيعه على عينة عشوائية من الممارسيين لمهنة المحاسبة في الجزائر لمحافظي الحسابات الخبراء المحاسبيين ومحاسبي الشركات، وقد تم بعد ذلك تحليل البيانات باستخدام الاساليب الاحصائية ودلك بهدف معرفة درجة تطبيق هذا المعيار،وقد اوضحت نتائج البحث من خلال التحليل الاحصائي مايلي :

- يتم اعداد القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على اساس فرضيتي المحاسبة وهما فرضيتي المحاسبة المالية وهما فرضيتي الاستحقاق والاستمرارية.
- وجود قصور في اعداد الميزانية في المؤسسات الجزائرية وفقا للمعيار IAS1"عرض القوائم المالية".

- دراسة محمد فيصل مايدة: التي جاءت بعنوان تأثير النظام المحاسبي المالي **(SCF)** على إعداد و عرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة التي جاءت ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة بسكرة 2016-2017،وهدفت هذه الدراسة الى ابراز تاثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية ولتحقيق هذا الهدف تم التعامل مع نوعين من البيانات وهما البيانات الثانوية والبيانات الاولية التى تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية واعداد استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المستهدفة ،كما تمت معالجة البيانات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، ولخصت الدراسة بانتائج التالية:

- انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل فعال ومدى التزام المؤسسات(عينة الدراسة) ،أي ان الواقع الحالي للبيئة المحاسبية الجزائرية يقدم معلومات محاسبية ومالية ملائمة وموثوق فيها يعتمد عليها مستخدميها في تخاد قرراتهم الاقتصادية.
- انه توجد علاقة طردية دات دلالة احصائية بين تاثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على اعداد عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال ان النظام المحاسبي المالي يوفر طرق وبدائل للقياس المحاسبي لكافة الاحداث الاقتصادية والمشاكل المحاسبية المعاصرة التي تنجم عن المتغيرات الاقتصادية في البيئة الجزائرية.

- دراسة لزعر محمد سامي، التي جاءت بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " –دراسة حالة– والتي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،2012 ، والتي هدفت الى دراسة اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وابعاد التحليل المالي للقوائم المالية وذلك من خلال التطرق الى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه : النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية ، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج ابرزها ان القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية ، اذا تهدف هذه القوائم الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية ،الاداء وتغيرات الوضعية المالية .

- دراسة امال مهاوة، التي جاءت بعنوان "امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة SMEs IFRS for "والتي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2010-2011 ، والتي تعالج هذه الدراسة امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من هذه التجربة الدولية في اعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وجاءت الدراسة الميدانية لتقييم واقع وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن طريق الاستعانة بالاستبيان الذي نحاول من خلاله تشخيص ومعرفة الاشكاليات المحاسبية التي تعاني منها هاته المؤسسات ،ومن ثم تحليل اسبابها والمساهمة في تصور نظام مبسط لها وفقا لاحتياجاتها المحاسبية .

تاسعا: هيكل الدراسة.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين متكاملين فصل نظري والآخر تطبيقي تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة .

الفصل الأول الذي جاء بعنوان: المدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتم التطرق فيه إلى ما هية المعايير المحاسبية الدولية، والمعيار المحاسبي الدولي IAS1 ، وعرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي IAS1 " أما الفصل الثاني فتضمن الدراسة التطبيقية وتم التطرق فيه عرض وتحليل محاور استبيان الدراسة تحليل نتائج الاستبيان واختبار نتائج فرضيات الدراسة .

الفصل الأول

مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد الفصل الأول:

ان اهمية المعايير المحاسبية الدولية جعلت المؤسسات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها وتوحيد قوائمها المالية من اجل توفير قاعدة واحدة وموحدة لقراءة هذه القوائم لمختلف المؤسسات الاقتصادية وعلية سوف نتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: ماهية المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 عرض القوائم المالية"

المبحث الثالث : عرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

بعد التطورات التي مرت على مختلف الأنظمة المحاسبية وعدم توحدها على المستوى العالمي جاءت معايير المحاسبية الدولية حتى تنظيم هاته الأنظمة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة معايير المحاسبية الدولية وكذلك توضيح أسباب تطورها ومن ثم بيان مفهومها وأهميتها.

الفرع الأول: نشأة المعايير المحاسبية الدولية

إن محاولة وضع معايير على مستوى الدولي، قد بدأت مع بدايات القرن **العشرين**، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904، في **"سانت لويس"** بولاية **"ميسوري"** في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين الأمريكيين القانونيين، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

أما المؤتمر الثاني عقد عام 1926م، بأمستردام وحَضرَه مندوبين من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية، أما المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث فقد عقد في نيويورك في عام 1926م.[1]

وعقدت بعد ذلك عدة مؤتمرات بمشاركة عدد أكبر من الدول في كل مرة مما يدل على اهتمام هذه الدول بفكرة المعايير المحاسبية، وفي سنة 1973 تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية من خلال اتفاقية وضعتها هيئات محاسبية مهنية من استراليا، كندا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، وكذلك لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 1977، لتتوالى عدة منظمات ولجان دولية بعد ذلك.[2]

ولقد شهدت العقود الأخيرة تطورات مهمة بإقدام العديد من الدول المتطورة منها والنامية على تبني توصيات ومعايير المحاسبية الدولية، وفي سنة 1995 وافقت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للتبادل على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في جميع الأسواق العالمية، كما زاد قبول المعايير الدولية كأساس للإفصاح المحاسبي من خلال صدور قانون الاتحاد الأوروبي سنة 2002 يلزم بموجبه جميع

---

[1]– حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبية الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص ص124 –125.

[2]– محمد مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، دراسات استراتيجية ، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998، ص 16.

الشركات الأوروبية الكبرى بإعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدولية والافصاح المالي وذلك ابتداءًا من سنة 2005، ليتم تعميم تطبيقه على المؤسسات في كثير من دول العالم، ومن بينها الجزائر التي بدأت العمل به سنة 2010 وذلك بفضل القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والقرار المؤرخ في 26 جوان 2008.[1]

كما يمكن تلخيص أهم أسباب ظهور معايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:[2]

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة.
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة.
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي.
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية.
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

قبل التطرق لمفهوم المعايير المحاسبية الدولية سنورد بعض التعاريف العامة للمعيار المحاسبي بشكل عام.

أ/- **المعيار**: تعرف المنظمة العالمية للتقييس (ISO) المعيار على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة مُعارف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم امثل في سياق معين.[3]

ب/-<u>المعيار المحاسبي:</u>

تعريف (1): "هي نماذج وارشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات".[4]

---

[1]- صيودة إيناس، أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبية الدولي الأول "عرض القوائم مالية" ، أطروحه دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017-2018، ص67.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية في الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص 375.

[3]- سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص10.

[4]- حسين القاضي ومأمون حمدان، مرجع سابق، ص123.

تعريف (2): "هي عبارة عن بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال وتجديد أسلوب القياس أو العرض أو التواصل المناسب."[1]

وعليه يمكن الاستخلاص بأن المعايير المحاسبية هي مجموعة من القواعد والأساليب العامة في المجال المحاسبي حيث تشكل دليلا أو مرجع، تصدر عن هيئات مخولة لتنظيم الميدان الخارجي.

ج/- **تعريف المعايير المحاسبية الدولية :**

تعريف (1): تعرف المعايير المحاسبية الدولية على أنها عبارة على مجموعة من المقاييس والارشادات المرجعية، يعتمد عليها المحاسب في القيام بأعماله المتمثلة في القياس والافصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.[2]

تعريف (02): هي ضوابط لإنتاج معلومات شفافة وكاملة حول الوضع الاقتصادي للمؤسسة أي وضعية أداء المؤسسة والبنية الاقتصادية وبالأخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة بهدف حماية الدائنين والمصالح العامة واعلام الأسواق.[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية للمعايير المحاسبة الدولية:

- أداة تقيّم أداء العمل المحاسبي، فهي تفيد في ترشيد واتخاذ القرار المحاسبي السليم.
- قابلية التطبيق المحاسبي، فالمحاسبة بطبيعتها علم تطبيقي وليس مجرد إطار نظري.
- ذات مرونة تامة، فهي تتعامل مع أنشطة اقتصادية تتحرك باستمرار داخل المؤسسة.[4]

الفرع الثالث: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

تتجلى أهمية المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:[5]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.

---

[1]- الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/07 الصادر في 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، ص 05.

[2]- محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة دكتواره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص92.

[3]- المرجع نفسه، ص92.

[4]- ماموني حسينة، دور معايير المحاسبية الدولية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2015-2016، ص7.

[5]- عوادي مصطفى، معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول إشكالية استدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حما لخضر الوادي، الجزائر، ص 06.

- تحديد الطرق الملائمة للقياس.
- تمكين مستخدمي القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة.
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواء محليا أو دوليا.

المطلب الثاني: مجلس المعايير المحاسبية الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) عام 1973 اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في كل من (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة إيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية).

وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها والتقيد بها وتعزيز العلاقة بينهما وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهي الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية، وقد قامت بإصدار 41 معيارا دوليّا حتى ما قبل عام 2000.[1]

وفي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس معايير الحاسبة الدولية (AISB) الذي اعتبر بدءا من أفريل 2001 هو المسؤول عن اصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية.

وبتكون المجلس من 16 عضوا، يتم تعيينهم على أساس خبراتهم وكفاءتهم، يعمل على الأقل 13 عضوا منهم بنظام الوقت الكامل والباقي يعمل وفق نظام الوقت الجزئي، ويتوزع أعضاء المجلس كما يلي:

- 04 أعضاء من آسيا.
- 04 أعضاء من أوروبا.
- 04أعضاء من أمريكا الشمالية.
- عضوا من أفريقيا.
- عضوا من جنوب أمريكا .

[1]– لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، عمان، 2005–2006.، ص 33.

- عضوا من كل المناطق الجغرافية بشرط التوازن الجغرافي الكلي.[1]

الفرع الأول: أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية

يهدف مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى:

- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبة الدولية ذات جودة عالية وقابلة للفهم والانفاذ عالميا والتي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة وشفافية وقابلة للمقارنة لمساعدة المشاركين في الاسواق المالية العالمية المختلفة ولمستحدمين الآخرين للمعلومات في صنع القرارات الاقتصادية.[2]
- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها واصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.
- العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية لعرض البيانات المالية، وتحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول.
- التأكيد من أن مراقبين الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية بالتحقيق وكذلك الإفصاح عن واقع هذه المطابقة.[3]

الفرع الثاني: هيئات مجلس المعايير المحاسبية الدولية

يتكون مجلس المعايير المحاسبة الدولية من الهيئات التالية:

- اللجنة التنفيذية (comité esclcutif) : IASB , the Baard: مهمته انفاذ خبرته التقنية وإعداد المعايير وتبنيها.
- مجلس الرقابة (comsiel de surreillance) يتكون من إدارتين تحت إسم (trustes) مهمته تعيين أعضاء المجلس، إعداد الموازنة وجمع الأموال للإعلانات والمساعدات او إثراء القانون التأسيسي للمجلس.[4]

---

[1]– أمال مهاوة، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ($IFRS_{for}$) (SME_s)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص18.

[2]– علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص32.

[3]– عبد الرزاق قاسم الشحاذة ونمر عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص14.

[4]– بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية،الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2015، ص45.

- لجنة الشرح والتفسير (comsité denterpretation) IFRIC: إسمها القديم (SIC) وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير المعايير الصادرة عن المجلس، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة إنظارا في عرض معيار نهائي مناسب.
- لجنة استشارية للتعبير (comité cnsutlatif de normalisation) Standards adrusory concil(SAC): يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية الدولية من هيئات وطنية جهوية وافراد ذوي اختصاص. [1]

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول إلى غاية نهاية 2018

جدول رقم(1): معايير المحاسبة الدولية(IAS).

رقم المعيار	معايير المحاسبة(IAS)	تاريخ الإصدار	تاريخ آخر تعديل
IAS1	عرض القوائم المالية.	1975	أكتوبر 2010
IAS2	المخزون.	أكتوبر 1975	أكتوبر 2010
IAS7	جدول تدفقات النقدية ـ الخزينة ـ	أكتوبر 1975	أفريل 2009
IAS8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات و الأخطاء.	فبراير 1976	أكتوبر 2010
IAS10	الأحداث بعد فترة إعداد التقارير المالية.	1998	ماي 2008
IAS12	ضرائب الدخل.	جوان 1979	أكتوبر 2010
IAS16	الممتلكات و المصانع و المعدات.	مارس 1982	ماي 2011
IAS17	عقود الإيجار.	سبتمبر1982	أكتوبر2010
IAS19	منافع الموظفين.	جانفي 1973	أكتوبر 2010
IAS20	محاسبة المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات.	أفريل 1983	أكتوبر 2010
IAS21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.	جوان 1973	ماي 2010
IAS23	تكاليف الإقتراض.	مارس 1984	ماي 2008

[1]– علاوي لخضر، المرجع السابق، ص32.

IAS24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة.	جوان 1984	ديسمبر 2009
IAS26	المحاسبة و التقرير عن برامج التقاعد.	جانفي 1976	1988
IAS27	القوائم المالية المنفصلة.	جويلية 1976	أكتوبر 2010
IAS28	الاستثمارات في المؤسسات الزميلة و المشاريع المشتركة.	جويلية 1976	أكتوبر 2010
IAS29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.	جوان 1989	ماي 2008
IAS32	الأدوات المالية: العرض.	جويلية 1955	ماي 2011
IAS33	حصة السهم من الأرباح.	فبراير 1997	سبتمبر 2007
IAS34	التقارير المالية المرحلية.	فبراير 1998	ماي 2008
IAS36	انخفاض قيمة الأصول.	جوان 1998	جانفي 2008
IAS37	المخصصات، الالتزامات و الأصول المحتملة.	1978	أكتوبر 2010
IAS38	الأصول غير ملموسة.	جويلية 1978	أبريل 2009
IAS40	العقارات الاستثمارية.	أفريل 2000	ماي 2011
IAS41	الزراعة.	فبراير 2001	ماي 2011

Source: international accounting standards, www.iasplus.com

من خلال الجدول أعلاه (جدول رقم 01) نستنتج أن عدد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) كان 41 معيار غير أن السارية المفعول إلى غاية هذا التاريخ هي 25 معيار.

جدول رقم(2): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS).

رقم المعيار	معايير التقارير(IFRS)	تاريخ الإصدار	تاريخ آخر تعديل
IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.	جوان 2003	مارس 2012
IFRS2	الدفع على أساس الأسهم.	فبراير 2004	جوان 2009
IFRS3	إندماج الأعمال.	مارس 2004	ماي 2010
IFRS4	عقود التأمين.	مارس 2004	ديسمبر 2005

IFRS5	الأصول غير مالية المحتفظ بها برسم البيع و العمليات المتوقفة.	مارس 2004	ــــــــــــــــــ
IFRS6	إستكشاف و تقييم الموارد المعدنية.	ديسمبر 2004	نوفمبر 2006
IFRS7	الأدوات المالية: الإفصاحات.	أوت 2005	ديسمبر 2011
IFRS8	القطاعات التشغيلية.	نوفمبر 2006	أفريل 2009
IFRS9	الأدوات المالية.	نوفمبر 2009	أكتوبر 2010
IFRS10	القوائم المالية الموحدة.	ماي 2011	جوان 2012
IFRS11	الترتيبات المشتركة.	ماي 2011	جوان 2012
IFRS12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	ماي 2011	جوان 2012
IFRS13	قياس القيمة العادلة.	ماي 2011	جانفي 2013
IFRS14	حسابات التأجيل التنظيمية.	جانفي 2014	ساري المفعول إبتداءً من جانفي 2016.
IFRS15	الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع العملاء.	ماي 2014	ساري المفعول إبتداءً من جانفي 2017.
IFRS16	عقود الإيجار	2016	ساري المفعوم إبتداءا من جانفي 2019
IFRS17	عقود التأمين	2017	ساري المفعوم إبتداءا من 2021

Source: international financial reporting standards, www.iasplus.com

من خلال الجدول أعلاه (جدول رقم 02) نستنتج أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أصبحت 17 معيار إلى غاية هذا التاريخ، حيث دخل حيز التطبيق المعيار المحاسبي IFRS16 عقود الإيجار في 01-01-2019، والمعيار IFRS17 عقود التأمين سيدخل حيز التطبيق في 01-01-2012.

المبحث الثاني : ماهية المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية".

تمهيد:

يتضمن إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية حول إعداد و عرض القوائم المالية الصادرة في سنة **1989** مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأسس، التي من خلالها يمكن تفسير مضمون معايير المحاسبة الدولية وبالتالي الوقوف على منطقية مخرجاتها والتي تشمل القوائم المالية الموجهة بالأساس إلى الأطراف الخارجية للمؤسسة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) و مفهومه.

ان تاريخ سريان هذا المعيار(**IAS1**)عرض القوائم المالية كان بداية من **01/ 01/ 2005** حيث حل هذا المعيار محل(**IAS1**)المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية و(**IAS5**)المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية و(**IAS13**) المتعلق بالأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة ولذلك تم إلغاء كل هذه المعايير وظهر المعيار(**IAS1**) بعنوان عرض القوائم المالية.[1]

الجدول رقم(3): المعيار المحاسبي الدولي رقم(01)عرض القوائم المالية.

مارس1974	**مسودة المشروع E1: الإفصاح عن السياسات المحاسبية.**
جانفي1975	**(IAS01)**: الإفصاح عن السياسات المحاسبية(تم نشره).
جوان1975	نشر مسودة المشروع **E05**: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.
أكتوبر1976	تطبيق المعيار(**IAS05**)المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.
جويلية1978	نشر مسودة مشروع **E14**: الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة.
نوفمبر1979	تطبيق المعيار(**IAS13**)عرض الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة.
1994	مراجعة المعايير(**IAS13**)(**IAS05**)(**IAS01**).
جويلية1996	نشر مسودة مشروع **E53**: عرض القوائم المالية.
أوت1979	نشر المعيار(**IAS01**)عرض القوائم المالية، و إلغاء المعايير. (**IAS13**)(**IAS05**)(**IAS01**).
18سبتمبر2003	تعديل نموذج المعيار المحاسبي الدولي **01**: عرض القوائم المالية.

[1] العياشي عجلان، مطبوعة"معايير التقارير الماليةIFRS والمعايير المحاسبية الدولية IAS ، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق ومحاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص51.

01 جانفي 2005	بداية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **01**: عرض القوائم المالية.
18 سبتمبر 2015	نشر تعديلات بعنوان "مبادرة بشأن الإفصاح" والهدف منها تحسين فعالية عرض المعلومات وتشجيع المؤسسات على ممارسة الحكم المهني، وتتعلق ضمنيًا بتعديل المعيار (**IAS**34) التقارير المالية المرحلية و(**IFRS**07)الأدوات المالية: الإفصاح من أجل ضمان التناسق الداخلي في محتوى المعايير.

المصدر: صيودة ايناس،اهمية التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبي الدولي الاول IAS1 "عرض القوائم المالية" اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2017-2018،ص ص95-96.

الفرع الأول: تعريف المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" حسب المعايير المحاسبية الدولية.

تعرف القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها تتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج. فالمعيار **IAS1** نسب الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة. فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها سنويًا، والتي تشمل على قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تغيرات حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول قائمة الدخل.[1]

- كما تعرف القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخًا مستمرًا ومعبرًا عنه بوحدات نقدية.[2]
- ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف القوائم المالية بأنها: "الوسيلة التي بموجبها يمكن للإدارة الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على وضعية المؤسسة الإقتصادية ومركزها المالي".

[1] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 43.

[2] دونالد كيسو،جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة أحمد حامد حجاج، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2008، ص22.

الفرع الثاني: هدف تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1)

يهدف هذا المعيار إلى بيان أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى.[1]

كما أن هذا المعيار يهتم بتحديد متطلبات عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات الخاصة حول شكلها و هيكلها وكذا الحد الأدنى من متطلبات محتويات هذه القوائم. [2]

الفرع الثالث: نطاق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

يطبق هذا المعيار في كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، مؤسسات القطاع العام التي تهدف إلى الربح، بعض المؤسسات الحكومية التي لا تهدف للربح. [3]

ويمكن تطبيقه على جميع المؤسسات التي تعرض القوائم المالية الموحدة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم **10** " القوائم المالية الموحدة"، وتلك التي تعرض قوائم مالية منفصلة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي. [4]

بالإضافة إلى أن هذا المعيار لا ينطبق على محتوى وهيكل القوائم المالية المختصرة المعدة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم **34** "التقارير المالية الأولية".[5]

الفرع الرابع: الغرض من القوائم المالية.

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضًا هيكليًا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعًا عريضًا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضًا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:

أ. الأصول.

ب. الإلتزامات.

---

[1] أسماء سهيل نجم، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركة المساهمة العراقية وفق المعيار المحاسبي (**IAS1**)، مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 41، ج1، المجلد الأول، العراق، 2018، ص81.

[2] صيودة إيناس، المرجع السابق، ص96.

[3] أسماء سهيل نجم، المرجع السابق، ص 81.

[4] صيودة إيناس، المرجع السابق، ص97.

[5] احمد محمد شمالة، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص32.

ج. حقوق الملكية.

د. الإيرادات و المصروفات متضمنة الأرباح و الخسائر.

هـ. التغيرات الأخرى في حقوق الملكية.

و. التدفقات النقدية.[1]

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.[2]

المطلب الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية.

يجب أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات الملائمة لإحتياجات جميع الأطراف المهتمة وأن تعد وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و يجب الإفصاح عن المعلومات الهامة و الملائمة بشكل عادي وكامل وكاف.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح.

المقصود بالعرض والإفصاح في الفكر المحاسبي"هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ماتتلائم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير.[3]

هو بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو إستخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.[4]

من خلال ما ذكرناه سابقًا وإستنتاجًا فإن عملية الإفصاح هي: إظهار وعرض المعلومات المحاسبية أو المالية بطريقة تجعل هذه المعلومات تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة، بحيث تلبي إحتياجات مستخدمي هذه المعلومات وتمكنهم من الاعتماد عليها في إتخاذ قرارات سليمة.

---

[1] وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص22.

[2] حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص ص98-99.

[3] بن فرج زوينة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص53.

[4] محمد فيصل مايدة، المرجع السابق، ص174.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي.

لقد إزدادت أهمية الإفصاح في السنوات الأخيرة ويعود للأسباب التالية:

* صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة سبب التعقيد في أنشطة الأعمال.

* الحاجة للمعلومات المالية و التنبؤية الفورية.[1]

الفرع الثالث: الإفصاح من خلال القوائم المالية.

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة الميزانية تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة و متداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية أو غير نقدية أو خصوم نقدية أو غير نقدية تطرح الخصوم المتداولة من خلال الأصول للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك عن طريق التبويب.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح.

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية بل توحيد العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تأثر على عملية الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وتبرز هذه العوامل من خلال عوامل البيئة السائدة في كل دولة من عوامل اقتصادية سياسية، مالية، ثقافية ودرجة مستوى التعليم بهذه الدولة.[2]

المطلب الثالث: إستعراض النظام المحاسبي المالي.

تبنت الجزائر قبل الاستقلال **PCG** منذ 1957، وحافظت على تطبيقه بعد الاستقلال 1962، إلى غاية 1976، تم تغيير **PCG** إلى **PCN** إبتداءا من 1976/01/01 ، وهذا اتباعا للمنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر تم تطبيقه إلى سنة 2007 وصدور قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي **SCF** تم تطبيقه في 2010/01/01 وذلك بعد تبني الجزائر للإقتصاد الموجه.

[1] بن فرج زوينة ، المرجع السابق، ص54.

[2] سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 184،182.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي.

جاء مفهوم النظام المحاسبي في المادة الثالثة من القانون رقم **07 / 11** المؤرخ **25/ 11 / 2007**، والذي يدعى في صلب هذا القانون"المحاسبة المالية"كالتالي:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان الشخص(أي مؤسسة) ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

الفرع الثاني: مرجعية النظام المحاسبي المالي.

بصدور القانون رقم **07 /11** بتاريخ **25** نوفمبر **2017** المتضمن النظام المحاسبي المالي، يتبن أنه تم الإعتماد في هذا النظام الجديد على مرجعيتين أساسيتين هما: المرجعية الفرانكوفونية والمرجعية الأنجلو سكسونية، وذلك لأن عملية تصميم النظام أخذت بتبني استراتيجية توحيد محاسبي يأخذ بالمعايير المحاسبة الدولية من ناحية، مع المحافظة على ماكان جيدًا في النظام القديم كمدونة الحسابات ذات المرجعية الفرانكفونية من ناحية أخرى.[2]

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي.

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كمايلي:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض المؤسسات التابعة و الفروع لشركة الأم.
- يسمح بتوفير معلومات مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.[3]

الفرع الرابع: مكونات النظام المحاسبي المالي.

أولا: الإطار المفاهيمي.

اعتمد المشرع الجزائري إلى جانب معايير المحاسبة الدولية الإطار المفاهيمي للهيئة كأحد مكونات النظام المحاسبي المالي لضمان قدر كافٍ من التنظيم المحاسبي، لأن القدرة على تقديم المعلومات مفيدة

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07 ـ 11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي(المادة 03) العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3.

[2] أمال مهاوة، المرجع السابق، ص 61.

[3] محمد فيصل مايدة، المرجع السابق، ص 37.

أو نقلها يعتمد على مستوى معين من التنظيم، حيث صدر هذا الإطار من طرف الهيئة لأول مرة سنة **1989**.

وهو يهدف أساسًا إلى زيادة فهم الأسس المحاسبية وتقديم أساس لإعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية.

ثانيًا: مدونة الحسابات.

جاءت مدونة الحسابات كأحد مكونات النظام المحاسبي المالي، وهي نسخة مقربة من **PCG** لسنة **1982**، والذي بدوره تم تحيينه وفق **IFRS/ IAS**، و المدونة عبارة عن قائمة مقسمة إلى مجموعات رئيسية متجانسة(من 1إلى المجموعة 7) موزعة كمايلي:

- ✓ المجموعة الأولى: رؤوس الأموال.
- ✓ المجموعة الثانية: الأصول الثابتة.
- ✓ المجموعة الثالثة: المخزونات.
- ✓ المجموعة الرابعة: المتعاملين.
- ✓ المجموعة الخامسة: الأصول المالية.
- ✓ المجموعة السادسة: الأعباء.
- ✓ المجموعة السابعة: الإيرادات.

ثالثًا: القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مكونات النظام المحاسبي المالي لأنها تقدم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن أدائها المالي لأنواع مختلفة من مستخدمي القوائم المالية مما يمكنهم من إتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وعقلانية، كما تساعد المستثمرين في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار والإئتمان.[1]

[1] أمال مهاوة، المرجع السابق، ص ص 63، 66، 67.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب المحاسبي الدولي (IAS1)

تعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لنظام المحاسبة والمصدر الأساسي للمعلومات ومن أهمها: الميزانية.

المطلب الأول:عرض الميزانية

تكتسب الميزانية أهمية خاصة لدى جميع مستخدمي القوائم المالية خاصة بالنسبة للمقرضين لذا سوف نتطرق في هذا المطلب لمفهوم الميزانية وأهميتها والمعلومات التي يجب الافصاح عنها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية.

تعتبر الميزانية تقريرًا أو بيانًا ماليًا يعد في نهاية الفترة المحاسبية تعمل كأداة إتصال لتوصيل معلومات لمستخدمي القوائم المالية، أصحاب المصلحة في المؤسسة، خاصة بأصولها في ذلك التاريخ وحقوق الملاك و الدائنون في هذه الأصول.[1]

الفرع الثاني: أهمية الميزانية.

توفر الميزانية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة إلتزاماتها لدائنيها وحق الملاك على صافي أصولها وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس:

1. حساب معدلات العائد.
2. تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة .[2]

الفرع الثالث: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية.

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:

الأصول:

- ✓ التثبيتات غير المادية.
- ✓ التثبيتات المادية.
- ✓ الإهتلاكات.
- ✓ المساهمات.

[1] عبد الوهاب نصر على، القياس والإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج 1، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 55.

[2] دونالد كسيو، جيري ويجانت، المرجع السابق، ص224.

- ✓ الأصول المالية.
- ✓ المخزونات.
- ✓ أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- ✓ الزبائن، والمدينين الأخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة مسبقًا).
- ✓ خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ الخصوم غير الجاريةالتي تتضمن فائدة.
- ✓ الموردون الدائنون الأخرون.
- ✓ خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- ✓ المرصودات للأعباء للخصوم المماثلة(منتوجات مثبة مسبقًا).
- ✓ خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.[1]

يجب على المؤسسة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة لها عن الأتي:

- فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال، عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل و المصدرة و لم يتم دفعها بالكامل، القيمة الإسمية للسهم، تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم مع عدد الاسهم في نهاية السنة* الحقوق والامتيازات الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيعات ارباح الاسهم ورأس المال، الحصة التي تحتفظ بها المؤسسة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها الشركات الشقيقة أو التابعة للمؤسسة ، والأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات CONTRACTS OPTIONS وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها.
- وصف لطبيعة و غرض كل إحتياطي ضمن حقوق الملكية.
- في حالة إقتراح توزيعات أرباح على أصحاب الأسهم، ولم يتم سدادها رسميًا، يتم الإفصاح عما إذا كان المبلغ قد أدرج أم لم يدرج في الإلتزامات.
- التوزيعات المقررة لجملة الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح والتي لم تسمح بتوزيعها.[1]

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص38.

الفرع الرابع: شكل قائمة الميزانية

يوضح الجدول أدناه شكل قائمة الميزانية

الجدول رقم(04): نموذج قائمة المركز المالي .

الأصول	N	N-1
مجموع الأصول المتداولة (غير الجارية)		
الأصول غير المتداولة		
الممتلكات(المصانع، المعدات)بالصافي. الشهرة الأصول غير الملموسة الأخرى الإستثمارات في الشركات الزميلة الأستثمارات المحتفظ بها للبيع		
الأصول المتداولة (الجارية)		
المخزون الذمم التجارية المدينة الذمم المدينة الأخرى المصاريف المدفوعة مقدمًا النقد والنقد المكافئ		
مجموع الأصول غير المتداولة		
إجمالي الأصول		
الخصوم		
الإلتزامات المتداولة		
الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى قروض قصيرة الأجل الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل		

[1] عبد الوهاب نصر علي، المرجع السابق، ص74.

ضريبة مستحقة الدفع		
مجموع الإلتزامات المتداولة		
الإلتزامات غير المتداولة قروض طويلة الأجل إلتزامات ضريبية مؤجلة مخصصات طويلة الأجل		
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		
مجموع الإلتزامات		
حقوق الملكية: حقوق الملكية التي تعزى لحملة اسهم الشركة الأم رأس مال الأسهم فائض إعادة التقييم إحتياطي قانوني(إجباري) الأرباح المحتجزة حقوق الأ قلية		
مجموع حقوق الملكية		
مجموع حقوق الملكية و الإلتزامات.		

Source :International Accounting Standards Board. International Financial Reporting Standards (IFRS), London, International Accounting Standards Board, 2008, Available on :www.cma.com, (05 / 11 / 2014), P-P: 945, 946.

تتكون الميزانية من جانبين، الجانب الأول جانب الأصول والذي بدوره ينقسم إلى: أصول متداولة وأصول غير متداولة، أما الجانب الثاني جانب الخصوم حيث يتكون من الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة وحقوق الملكية.

المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل.

تتضمن قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح وخسارة عن فترة زمنية معينة من أجل تزويد الاطراف المهتمة بالقوائم المالية بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف قائمة الدخل وأهميتها والمعلومات التي تعرض قائمة الدخل.

الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل.

تعد قائمة الدخل إحدى القوائم المالية التي تعد عن الفترة المحاسبية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.[1] وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[2]

الفرع الثاني: أهمية قائمة الدخل.

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية إستلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه. [3]

الفرع الثالث: المعلومات التي تعرض قائمة الدخل.

تتضمن قائمة الدخل كحد أدنى البنود الرئيسية الممثلة للمبالغ التالية خلال الفترة:

1. الإيرادات.
2. تكلفة التمويل.
3. تصب المؤسسة في أرباح و خسائر المؤسسات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
4. مصروف ضرائب الدخل.
5. مبلغ يتضمن إجمالي:

- المكاسب / الخسائر بعد الضرائب الناتجة عن توقف نشاط معين(العمليات المتوقفة).

[1] عبد الوهاب نصر علي، ص 98.

[2] سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص218.

[3] لزعر محمد سامي، المرجع السابق، ص 44.

- المكاسب / الخسائر بعد الضرائب المعترف بها من قياس القيمة العادلة مخصومًا منها تكاليف البيع أو إستبعاد أصل أو مجموعة الأصول المكونات للعمليات المتوقفة.

6. الربح أو الخسارة.

7. كل مكون من مكونات قائمة الدخل الأخرى للشركات المشتركة الشقيقة التي يتم المحاسبة فيها بإستخدام طريقة الملكية.

8. إجمالي الدخل

1. الأرباح أو الخسائر خلال الفترة المنسوب ل: (حقوق الأقلية ، ملاك المؤسسة الأم).

2. إجمالي الدخل خلال الفترة المنسوب ل: (حقوق الأقلية، ملاك المؤسسة الأم) .[1]

الفرع الرابع: شكل قائمة الدخل

يوضح الجدول أدناه شكل قائمة الدخل

[1] حسين يوسف القاضي وسمير مغدى الريشاني، المرجع السابق، ص ص125،126.

الجدول رقم (05): شكل قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)

البيان		
▪ رقم الأعمال. ▪ تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها ▪ الإنتاج المثبت. ▪ إعانات الإستغلال. 1.إنتاج السنة المالية ▪ المشتريات المستهلكة. ▪ الخدمات الخارجية و ▪ الإستهلاكات الأخرى. 2.إستهلاك السنة المالية 3. قيمة الإستغلال المضافة(1ـ 2). ▪ أعباء العاملين. ▪ الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة. 4. الفائض الإجمالي عن الإستغلال. ▪ المنتجات العملياتية الأخرى. ▪ الأعباء العملياتية الأخرى. ▪ المخصصات للإهتلاك و الأرصدة. ▪ استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة.		▪ رقم الأعمال. ▪ كلفة المبيعات. 1/- هامش الربح الإجمالي. ▪ منتجات أخرى عملياتية. ▪ التكاليف التجارية. ▪ الأعباء الإدارية. ▪ أعباء أخرى عملياتية.
	<u>النتيجة العملياتية</u> ▪ المنتجات المالية. ▪ الأعباء المالية. <u>النتيجة المالية</u> <u>النتيجة العادية قبل الضرائب</u> ▪ الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. ▪ الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية. <u>النتيجة الصافية للأنشطة العادية.</u> ▪ المنتجات غي العادية. ▪ الأعباء غير العادية. <u>النتيجة الإستثنائية.</u> <u>النتيجة الصافية للسنة المالية.</u>	

Source .International Accounting standars Bords Internationl Reporting Stanndars .

يتم تبويب قائمة الدخل بطريقتين، الطريقة الأولى حسب الطبيعة يتم تصنيف المصاريف حسب النوع مثل: الأجور، المواد الأولية... الخ، أما الطريقة الثانية فهي حسب الوظيفة، حيث يتم تصنيف التكاليف حسب الغرض منها، مثل: التكاليف الصناعية، المصروفات الإدارية.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية.

ان قائمة التدقفات النقدية تقوم بتوفير معلومات ملائمة عن التحصيلات المدفوعات النقدية لذا سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التدفقات النقدية ونطاق تطبيقها وانواعها.

الفرع الأول: قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS07

تعرف قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادًا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 والهدف منه:

على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقًا لمتطلبات هذا المعيار وينبغي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها، يهتم مستخدموا القوائم المالية لمؤسسة ما بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في توليد وإستخدام النقدية وما في حكمها.[2]

والهدف من هذا المعيار إلتزام المؤسسات في بيئة الأعمال الدولية بتقديم معلومات عن التغيرات في النقدية وما يعادل النقدية من خلال عرض جدول تدفقات الخزينة الكشف 03 من الكشوف الواجبة العرض، وأن يكون ذلك الجدول من تدفقات نشاطات التشيغلية العملياتية، تدفقات النشاطات الإستثمارية، تدفقات النشاطات التمويلية.[3]

الفرع الثالث: أنواع التدفقات النقدية.

النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الإستثمارية أو التمويلية.

النشاطات الإستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

---

[1] سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص255.

[2] وجدي حامد حجازي، المرجع السابق، ص ص73-74.

[3] العياشي عجلان، المرجع السابق، ص54.

النشطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المؤسسة.[1]

الفرع الرابع: شكل قائمة التدفقات النقدية

يوضح الجدول أدناه شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

الجدول رقم(06) جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) حسب الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظات	السنة المالية N	السنة المالية N-1
ـ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال. ـ تحصيلات المقبوضة من الزبائن. ـ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. ـ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. ـ الضرائب على النتائج المدفوعة. ـ تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الإستثنائية).			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية. صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال(أ).			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية. الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب).			

[1] طويرات رابح، المعايير المحاسبية الدولية، IAS / IRFS، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة ومحاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2018-2019، ص19.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج).			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات. تغير الخزينة للفترة(أ، ب، ج).			
الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية. الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.			
تغير الخزينة خلال الفترة.			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.			

Source .Ministere des Finance .cit.p48

يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بموجب مدة الطريقة عن طريق العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي.

يوضح الجدول ادناه شكل قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) حسب الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم(07): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

البيان	ملاحظات	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال. صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات(تسويات). الإهتلاكات والمؤونات. تغيرات الضرائب المؤجلة. تغير المخزونات.			

تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى. تغير الموردين والديون الأخرى. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب. تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ).			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار. تسديدات لحيازة قيم ثابتة. التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة. تأثير تغيرات محيط الإدماج(التجمع)(1). تدفقات الخزينة المرتبطةبعمليات الإستثمار(ب).			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي. إصدار قروض. تسديد قروض. تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج).			
تغير الخزينة للفترة(أ + ب + ج). الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية. الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1).			
تغير الخزينة خلال الفترة.			

Source. Minister des Finance.OPCit p50.

تختلف الطريقة غير المباشرة على الطريقة المباشرة من ناحية التدفقات النقدية التشغيلية فقط.

المطلب الرابع: عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية و ملحق القوائم المالية.

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية والمعلومات الواجب توفرها فيها كما سنتطرق الى تعريف ملحق القوائم المالية ومكوناته.

أولاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الفرع الأول: تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

حقوق الملكية هي عبارة عن جدول تحليلي يبين الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها حقوق الملكية للكيان خلال السنة المالية.[1]

الفرع الثاني: أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

لا شك أن التغير في حقوق الملكية في المؤسسة بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعطي مؤشرًا عن الإرتفاع أو الإنخفاض في صافي أصولها، أو قيمتها، خلال الفترة طبقًا لأساس التقييم المتبع والمفصح عنه في القوائم.

التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح غير الموزعة والخسائر غير الناتجة من أنشطة المنشأة خلال الفترة.[2]

الفرع الثالث: المعلومات الواجب توفرها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

يجب على المؤسسة أن تعرض في قائمة مستقلة ضمن القوائم المالية قائمة توضح:

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب أو الخسائر.
- التأثير المجمع للتغير في السياسات المحاسبية المتبعة، وهو تصحيح الأخطاء الجوهرية.
- المعاملات رأس المال مع أصحاب حقوق الملكية و التوزيعات لهم.
- رصيد الأرباح و الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية و الحركة خلال الفترة.
- رأس المال وكل بند من بنود الإحتياطات في أول وأخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.[3]

---

[1] محمد فيصل مايدة، المرجع السابق، ص 203.

[2] عبد الوهاب نصر علي، المرجع السابق، ص165.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء2، الاسكندرية، مصر، 2007، ص117.

الفرع الرابع : شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يوضح الجدول أدناه شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الجدول رقم (08) : قائمة التغيرات في حقوق الملكية (التغير في الأموال الخاصة):

البيان	أسهم رأس المال	أرباح غير موزعة	ترجمة العمليات الأجنبية	أصول مالية متاحة للبيع	فائض إعادة التقييم	حصة الأقلية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 01/01/ ن							
التغيرات في السياسات المحاسبية							
الرصيد مجددًا							
التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للسنة(ن) توزيعات أرباح إجمالي الدخل للسنة							
الرصيد في 12/31/ ن							
التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للسنة(ن+1) أسهم رأس المال المصدرة توزيعات أرباح إجمالي الدخل للسنة تحويل إلى الأرباح غير الموزعة الرصيد في 31 /12/(ن+1).							

Source : International Accounting Standards Board,International Financial Reporting Standards (IFRS), on line, p : 953.

تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، أسهم رأس المال، وأرباح غير موزعة، وترجمة العلمليات الأجنبية، وأصول مالية متاحة للبيع، فائض إعادة التقييم، حصة الأقلية، إجمالي حقوق الملكية، وذلك في بداية السنة 01-01- ن و في نهاية السنة 31-12-ن، وفي نهاية السنة التالية 31-12-ن+1

ثانيًا: ملحق القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف ملحق القوائم المالية.

يعرف ملحق القوائم المالية كوثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية والمعايير الرئيسية التي تسمح بتحديد ما هي المعلومات التي تدرج في الملحق حسب الخصائص المتعلقة بالمعلومات وأهميتها النسبية، وفي الواقع يجب أن يتضمن الملحق فقط المعلومات الهامة التي من المرجح أن تؤثر على حكم المستفيدين من هذه المعلومات فيما يتعلق بممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية ونتائجها.[1]

الفرع الثاني: مكونات ملحق القوائم المالية.

يجب أن يشتمل ملحق القوائم المالية مايلي:

- عرض أسس إعداد القوائم المالية و السياسات المحاسبة المتبعة.
- الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها، التي يتم عرضها في صلب قائمة الميزانية وقائمة الدخل، و قائمة التغير في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية.
- بيانات إضافية وخاصة تلك التي يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغير في حقوق الملكية.
- يجب أن يعرض ملحق القوائم المالية كلما كان ذلك ممكنًا على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة متسلسلة وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد أساسية وهي: إقتصادية، قانونية إجتماعية، جبائية.[2]

[1] سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص235.

[2] وجدي حامد حجازي، المرجع السابق، ص ص 51-52.

الفرع الثالث: شكل ملحق القوائم المالية

يجب أن توضح الملاحق ما سيتم تناوله في الجدول الموالي

جدول رقم(09): المعلومات الموجودة في الملحق.

إقتصادية	قانونية	جبائية	إجتماعية
▪ طرق التقييم. ▪ تطور بعض البنود. ▪ طرق حساب الإهتلاكات و المؤنات وخسائر القيمة. ▪ جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف.	▪مبلغ الإلتزامات المالية. ▪هيكل رأس المال الإجتماعي للمؤسسة. ▪القروض المضمونة.	▪ توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الإستثنائية.	▪عدد العمال ▪مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة ▪المبلغ المسددة كإمتيازات إجتماعية.

Source. Interenational Accounting Standars Bords.International Finoncière d'entreprise méthode s et outils d'analyse et de diage nostic en normes français et internationales. Lhormatton, paris, france, 2009, p66.

يتضمن جدول ملحق القوائم المالية المعلومات الموجودة في الملحق والتي تكون اقتصادية وقانونية وجبائية واجتماعية.

خلاصة الفصل الأول:

تبين لنا من خلال هذا الفصل الأهمية البالغة التي إكتسبتها هيئة معايير المحاسبة الدولية من خلال تحقيق هدفها المتمثل في توحيد التقارير المالية بين مختلف الدول، خاصة بعد إعادة هيكلة لجنة لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي إنجر عنها مواكبة أغلب الدول لتطورات الحاصلة.

تعتبر القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمصدر الأساسي لها، فهي تمثل الوسيلة التي من خلالها يتم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتدفقاتها النقدية، وأداة لتوصيل المعلومات تساعد الأطراف المهتمة على اتخاذ القرارات الرشيدة، ويجب أن يكون المستثمرون الحاليون والمحتملون على دراية تامة بالمعلومات والأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية.

كما يعد الإفصاح المحاسبي من العناصر المهمة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي باعتباره وسيلة للحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية الدولية قامت الجزائر بتكييف نظامها المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثاني:

سيتم في هذا الفصل تناول أراء أفراد عينة الدراسة لمجموعة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين الأساتذة الجامعيون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(ولاية المسيلة) حول أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 " عرض القوائم المالية"

وهذا من خلال المباحث الرئيسة الآتية:

المبحث الأول: عرض وتحليل محاور إستبيان الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل الديموغرافي لخصائص عينة الدراسة .

المبحث الثالث: إختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الأول: عرض وتحليل محاور إستبيان الدراسة

نستعرض من خلال هذا المبحث عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملائمتها للموضوع المتمثلة في مجتمع الدراسة، محل الدراسة المتمثل في عينة الدراسة، بالإضافة إلى حدود الدراسة والصعوبات التي اعترضت السير الحسن لها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وهو أيضا جميع الأفراد والأشياء التي تكون محل الدراسة.

وبناءا على ذلك: فإن المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من عدد من محافظي الحسابات الخبراء المحاسبيين والأساتذة الجامعيين كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير (ولاية المسيلة) والذي بلغ عددهم 40.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه صعوبة ضبط حجم العينة وفق للنماذج الاحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية.

ولغرض إتمام دراستنا تم توزيع 40 استمارة على عينة الدراسة، وكانت عدد الردود 32 بنسبة 80% بنسبة وعدد الاستمارات الغير المستلمة 08 بنسبة 20% ، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاصة للدراسة 32 استبيان المتوفرة فيها شروط البحث العلمي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 10: الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيـــان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	40	100%
عدد الاستمارات غير المستلمة	08	% 20
عدد الاستمارات المقبولة للدراسة	32	%80

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني : إجـراءات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان:

1- إعداد الاستبيان

هناك جملة من النقاط وجب مراعاتها عند إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

1- اعتمدتا الطالبتين في إعداد أسئلة الاستبيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة.

2-التوافق والترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري في الفصل الأول.

3-الاختصار في الأسئلة حتى لا يشعر المجيب بالملل- تضيع الوقت.

4-طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة.

5-إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف، إضافة، تغيير) بعد استشارة أستاذ المشرف، وطرح استمارات أولية لمعرفة سهولة التعامل معها.

2-منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها.

3- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الاستبيان إلى جـزأيـن:

أ- **الجزء الأول** : شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (المستوى التعليمي التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة ، الوظيفة الحالية، نشاط المؤسسة، السن) وذلك من أجل التعرف على مستويات المستجيبين وقدرتهم على إجابة على أسئلة الاستبانة.

- **الجزء الثاني** : وهو عبارة عن مجالات الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى محور واحد يتكون من 18 فقرة حول أهمية المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية".

- تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت LIKART SCALE الخماسي، لمعرفة درجة اطلاع أفراد عينة الدراسة حول كل عنصر في الاستبيان، فهو المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد ،موافق ،موافق بشدة) هو قياس ترتيبي، ويحسب طول المدة بقسمة عدد المسافات وتساوي(4) على الاختيارات (وتساوي5) فينتج أن طول المدة يساوي (0,8) .

- تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس استجابات الأفراد العينة لفقرات الاستبانة كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (11): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1 - 1,79)	(1,80 - 2,59)	(2,60 - 3,39)	(3,40 - 4,19)	(4,20 - 5)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على سلم ليكارت

4- حدود الدراسة:

تقع حدود هذه الدراسة الميدانية فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة لولاية المسيلة.
- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة خلال شهر أفريل وماي عـام 2019 .
- **الحدود البشرية:** شملت هذه الدراسة محافظ حسابات، خبير محاسبي، استاذ جامعي.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت الدراسة بالمحور المرتبط بأهمية المعيار المحاسبي IAS1 "عرض القوائم المالية".

5- أدوات الدراسة:

عملية جمع البيانات والمعلومات تتم بمجموعة من الأدوات تساعد في جمع المعلومات لاختبار فرضيات الدراسة للاستبيان.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقدا تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة وذلك من خلال:

- مقياس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص مجتمع الدراسة بالأعداد والنسب المئوية.
- مقياس الإحصاء الوصفي (اختبارا العينة الواحدة، تحليل البيان الأحادي، معامل شيفيه للمقاربات البعدية)
- مقياس الإحصاء الوصفي(التكرارات و الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لفقرات الإستبانة.

- اختبار T في حالة عينة واحدة t- test.
- برنامج Excel من اجل استعراض الأشكال و الرسومات البيانية .

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المطلب الأول: التحليل الديمغرافي لخصائص العينة

تم الاهتمام في هذا المطلب باختبار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة والتي تملك قدر من الخبرات العلمية والعملية في المجال المحاسبي وتطبيقاته، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج والاستفادة منها في الدراسة.

البيانات الشخصية:

السن:

الجدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	7	%21.9
من 31 الى 40 سنة	9	%28.1
من 41 الى 50 سنة	8	%25
أكثر من 50 سنة	8	%25
الإجمالي	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (01) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

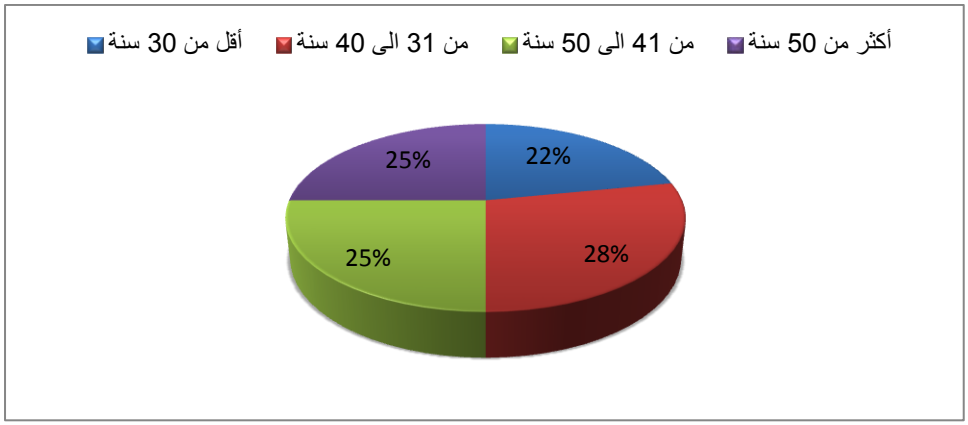

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 32 فردا، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـ 07 افراد بنسبة 21.9%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 31 إلى أقل من 40 سنة قدر بـ 09 افراد أي ما نسبته 28.1 % وهم الأعلى نسبة، وأخيرا نلاحظ أن الذين يتراوح سنهم مابين 41 إلى أقل من 50 سنة قدر بـ 08 افراد بنسبة 25 %، ونفس النسبة السابقة تمثل الافراد الذين يفوق سنهم 50 سنة.

المؤهل العلمي:

الجدول رقم (13): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	9	%28.1
ماجستير	10	%31.3
دكتوراه	8	%25
شهادات أخرى	5	%15.6
الإجمالي	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (02): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

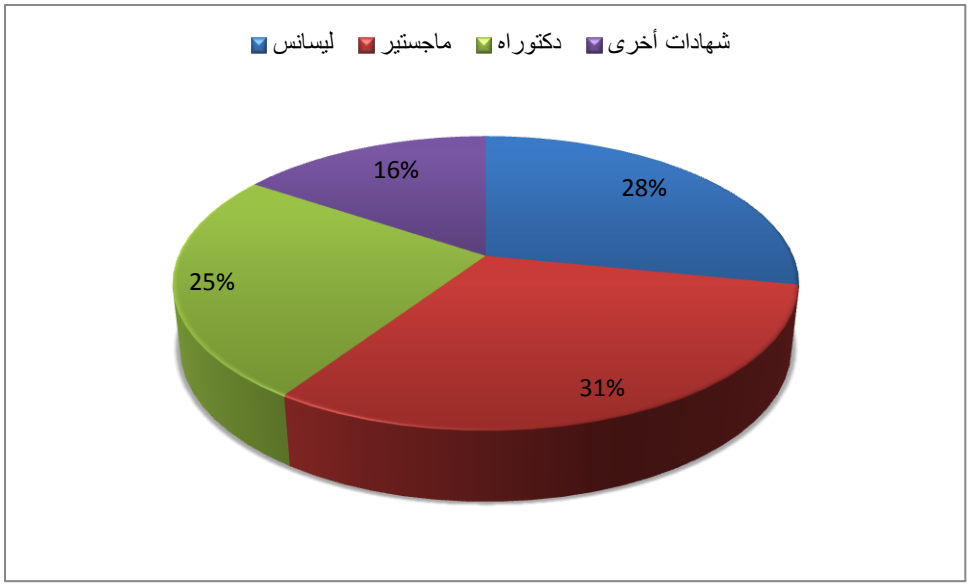

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 32 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين ذوي المؤهل العلمي ليسانس قدر بـ 09 افراد بنسبة 28.1%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل العلمي ماجستير قدر بـ 10 أفراد أي ما نسبته 31.3 % وهم الأعلى نسبة، اما الأفراد ذوي المؤهل العلمي دكتوراه فقد قدر عددهم بـ 08 افراد بنسبة بلغت 25%, وأخيرا الأفراد الحاصلين شهادات أخرى والمقدر عددهم بـ 05 افراد بنسبة 15.6% .

المهنة:

الجدول رقم (14) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
محافظ حسابات	10	%31.3
أستاذ جامعي	17	%53.1
خبير محاسب	5	%16.6
الإجمالي	32	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (03): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة

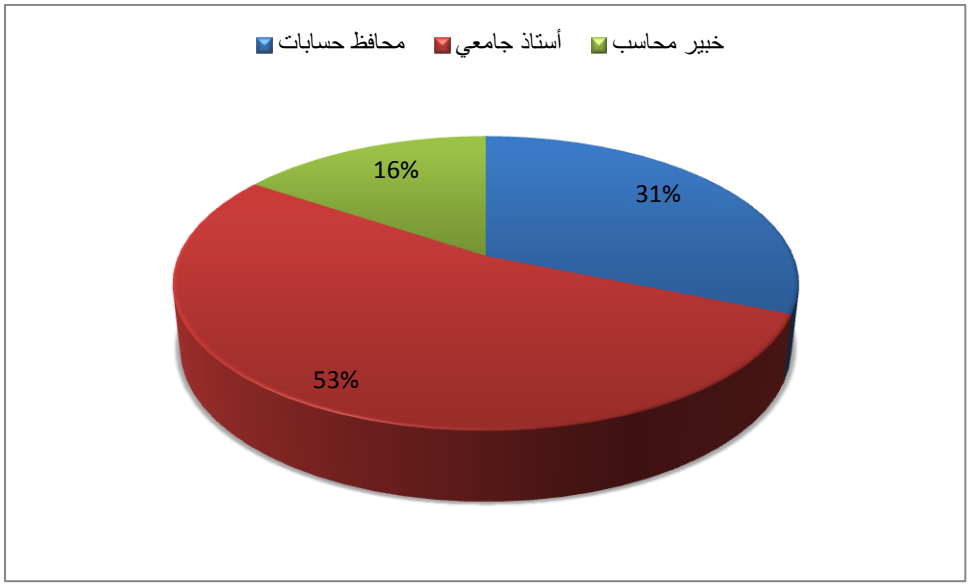

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 32 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب محافظ حسابات قدر بـ 10 أفراد بنسبة 31.3 % في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب أستاذ جامعي قدر 17 فرد بنسبة 53.1 % وهم الأعلى نسبة، وأخيرا الأفراد الذين يشغلون منصب خبير محاسبي والمقدر عددهم بـ 05 افراد بنسبة 16.6 % .

الخبرة المهنية:

الجدول رقم (15) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%21.9
من 6 الى أقل من 10 سنوات	8	%25
من 11 الى اقل من 15 سنة	12	%37.5
من 16 الى 20 سنة	4	%12.5
أكثر من 20 سنة	1	%3.1
الإجمالي	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

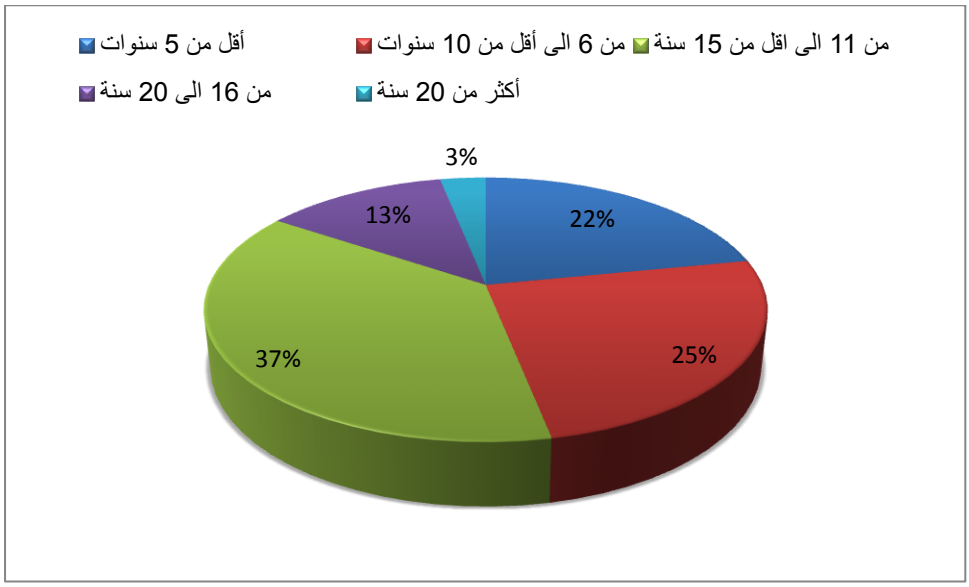

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 32 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم اقل من 5 سنوات قدر بـ 07 أفراد بنسبة 21.9 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 6 إلى أقل من 10 سنوات قدر بـ 8 أفراد أي ما نسبته 25 %، أما الأفراد الذين تتراوح مدة الخدمة لديهم ما بين 11 إلى أقل من 15 سنة فقد بلغ عددهم 12 فرد بنسبة 37.5 % وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 16 إلى أقل من 20 سنة قدر بـ 04 أفراد أي ما نسبته 12.5 % وأخيرا الافراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 20 سنة و المقدر عددهم 1 فرد فقط بنسبة 3.1%.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

نصت الفرضية العامة لهذه الدراسة على : أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي" IAS1" "عرض القوائم المالية"

لإجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا توجد أهمية لإلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي " IAS1".

H1 : توجد أهمية لإلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي " IAS1" .

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (16) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي حول أهمية إلتزام المؤسسات الجزائرية الاقتصادية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 03			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي IAS1	18	4.67	0.44	1.67	16.00	17	0.00	دالة عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (05) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي حول أهمية التزام المؤسسات الجزائرية الاقتصادية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"

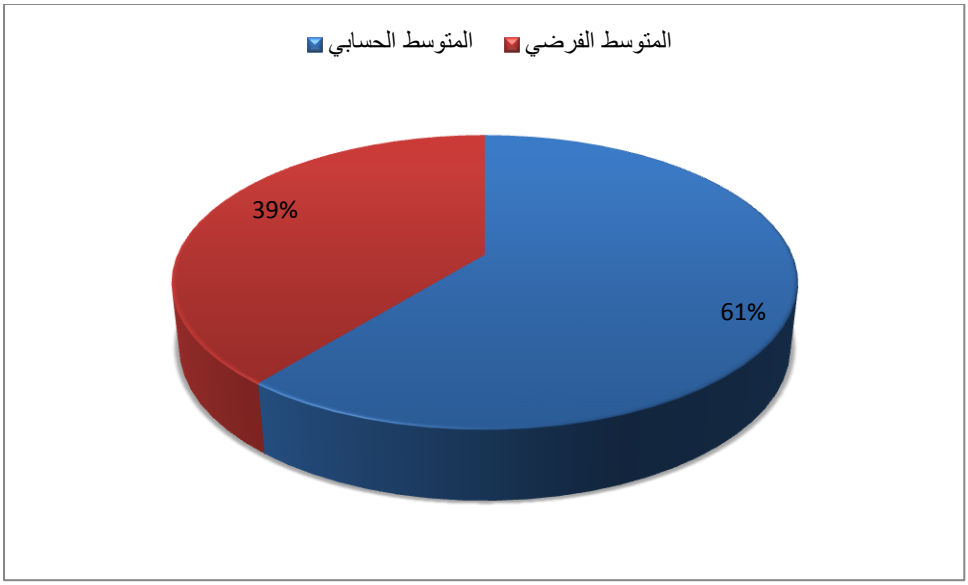

من خلال النتائج المبينة بالجدول والشكل أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على استبيان أهمية التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي"IAS1 " والذي بلغ 4.67 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03 ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة

الواحدة التي بلغت قيمتها 16.00وهي قيمة موجبة "اي ان الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H1 القائلة بـ: توجد أهمية لالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي " IAS1" "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الجزئية الأولى لهذه الدراسة على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي "IAS1 " "عرض القوائم المالية" تعزى لمتغير المؤهل العلمي "

H_1 : توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير المؤهل العلمي "

"وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	القرار
مجالات الدراسة	بين المجموعات	57.475	3	19.158	1.75	0.17	غير دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	306.400	28	10.943			
	الكلي	363.875	31	///			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (06): يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

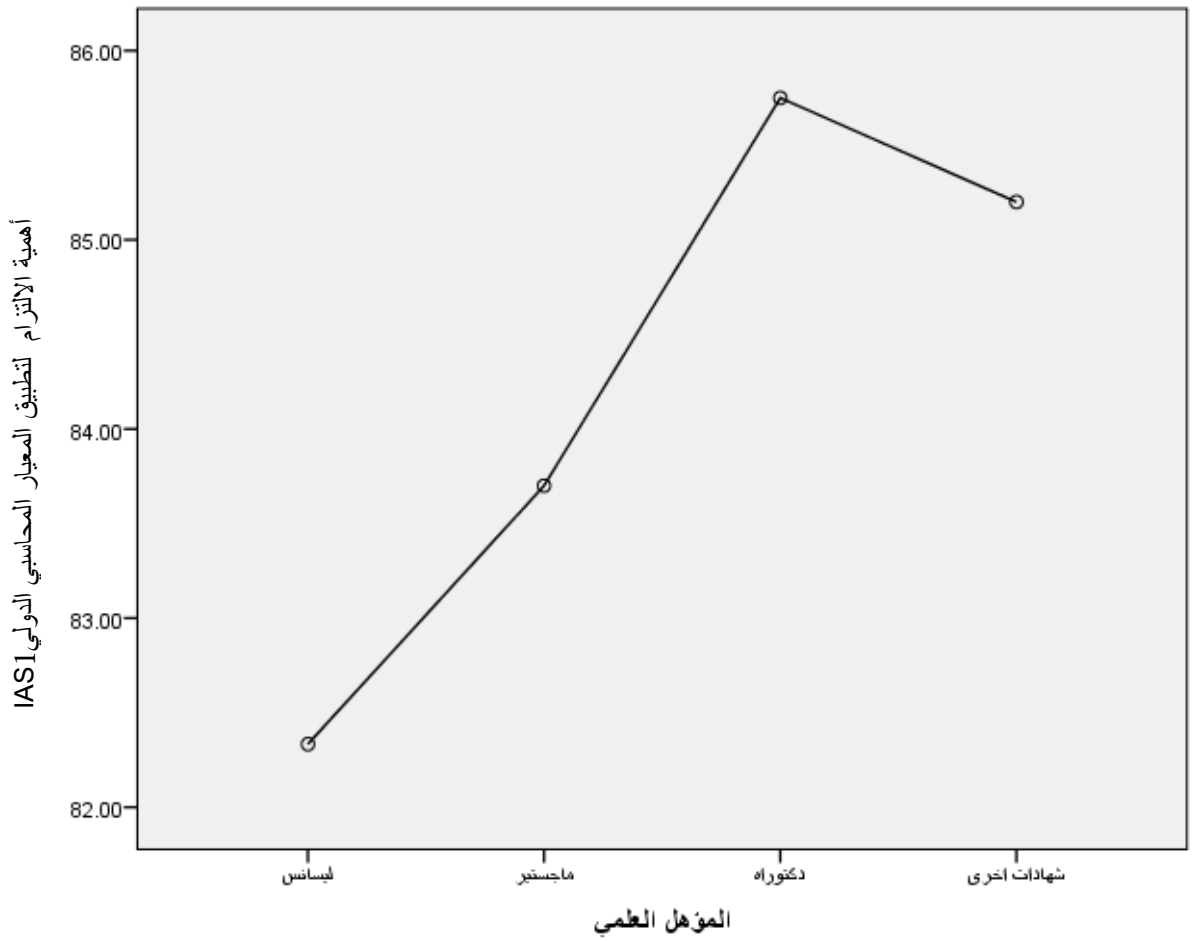

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (1.75) بالنسبة لمجموعات الدراسة على أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 "، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,05)، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة H_1 القائلة بـ " توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير المؤهل العلمي" وقبول الفرضية الصفرية H_0 القائلة بـ "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير المؤهل العلمي"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الجزئية الثانية لهذه الدراسة على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " "عرض القوائم المالية" تعزى لمتغير المهنة "

H_1 : توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير المهنة.

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي"IAS1 " تعزى لمتغير المهنة".

"وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	القرار دالة عند
مجالات الدراسة	بين المجموعات	97.593	2	48.796	5.31	0.01	0.05
	داخل المجموعات	266.282	29	9.182			
	الكلي	363.875	31	///			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (07) يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي"IAS1 " التي تعزى لمتغير المهنة

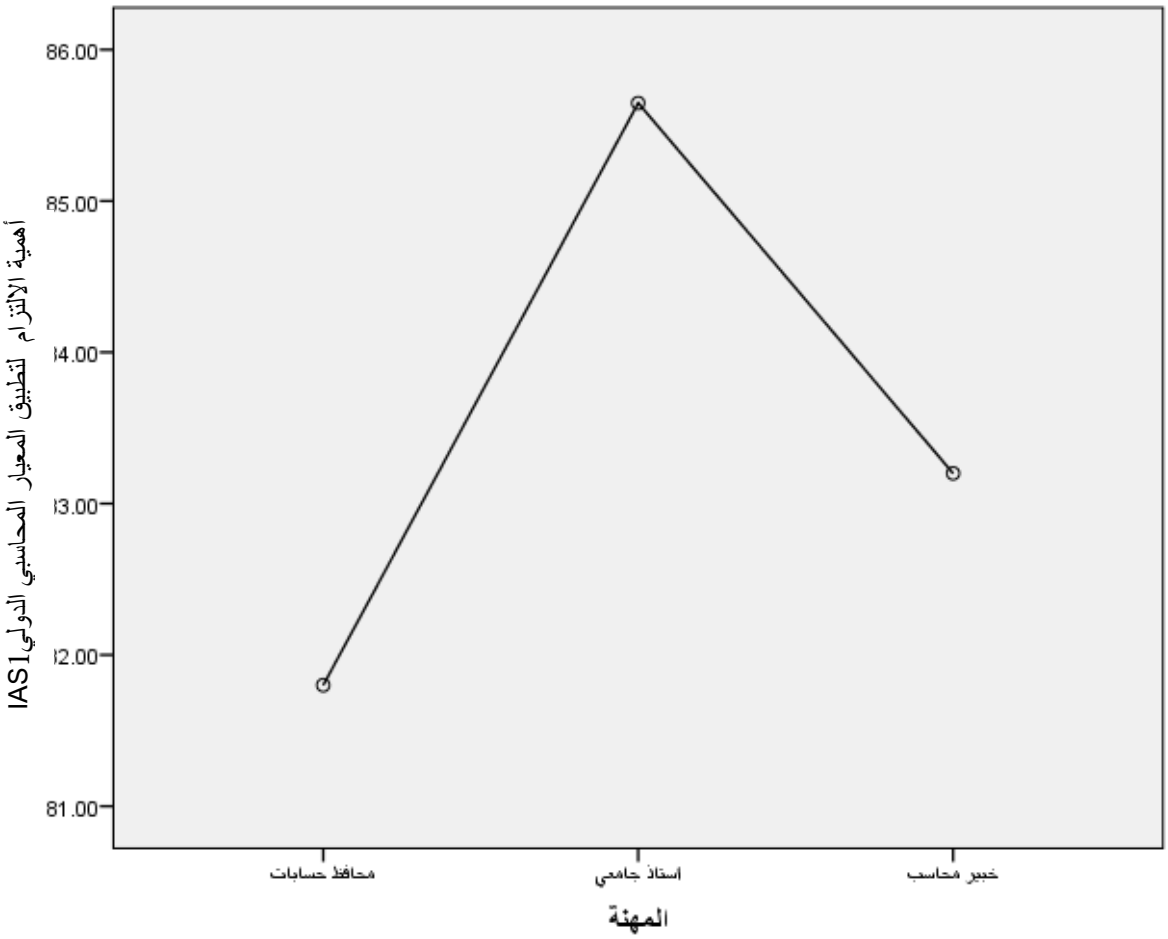

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (5.31) بالنسبة لمجموعات الدراسة على أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 "، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,05)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بـ " توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية "ورفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بـ" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

وبما أن اختبار الفرق "ف" لا يحدد لصالح من الفروق فقد لجأت الباحثة إلى إرفاقه بأسلوب Scheffe والذي يستخدم للمقارنات البعدية، بهدف تحديد اتجاه الفرق، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): معامل Scheffe للمقارنات البعدية

	(I) المهنة	(J) المهنة	متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
الالتزام بمدى تطبيق المعيار المحاسبي IAS1	محافظ حسابات	استاذ جامعي	-3.84706-*	1.20762	.013
		خبير محاسبي	-1.40000-	1.65971	.704
	استاذ جامعي	محافظ حسابات	3.84706*	1.20762	.013
		خبير محاسبي	2.44706	1.54161	.299
	خبير محاسبي	محافظ حسابات	1.40000	1.65971	.704
		استاذ جامعي	-2.44706-	1.54161	.299
الفرق دال عند مستوى الدلالة (α=0.01) *					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبناء على نتائج معامل الشيفيه، نلاحظ أن الفروق في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية إلتزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق المعياري المحاسبي الدولي " IAS1" جاءت دالة إحصائيا ولصالح الأساتذة الجامعيين.

الفرضية الجزئية الثالثة لهذه الدراسة على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " "عرض القوائم المالية" تعزى لمتغير الخبرة المهنية "

H_1 : توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية "

"وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20) يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير الخبرة المهنية

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	القرار
مجالات الدراسة	بين المجموعات	71.030	4	17.757	1.63	0.19	غير دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	292.845	27	10.846			
	الكلي	363.875	31	///			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS-V25)

الشكل رقم (08) يوضح الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " التي تعزى لمتغير الخبرة المهنية

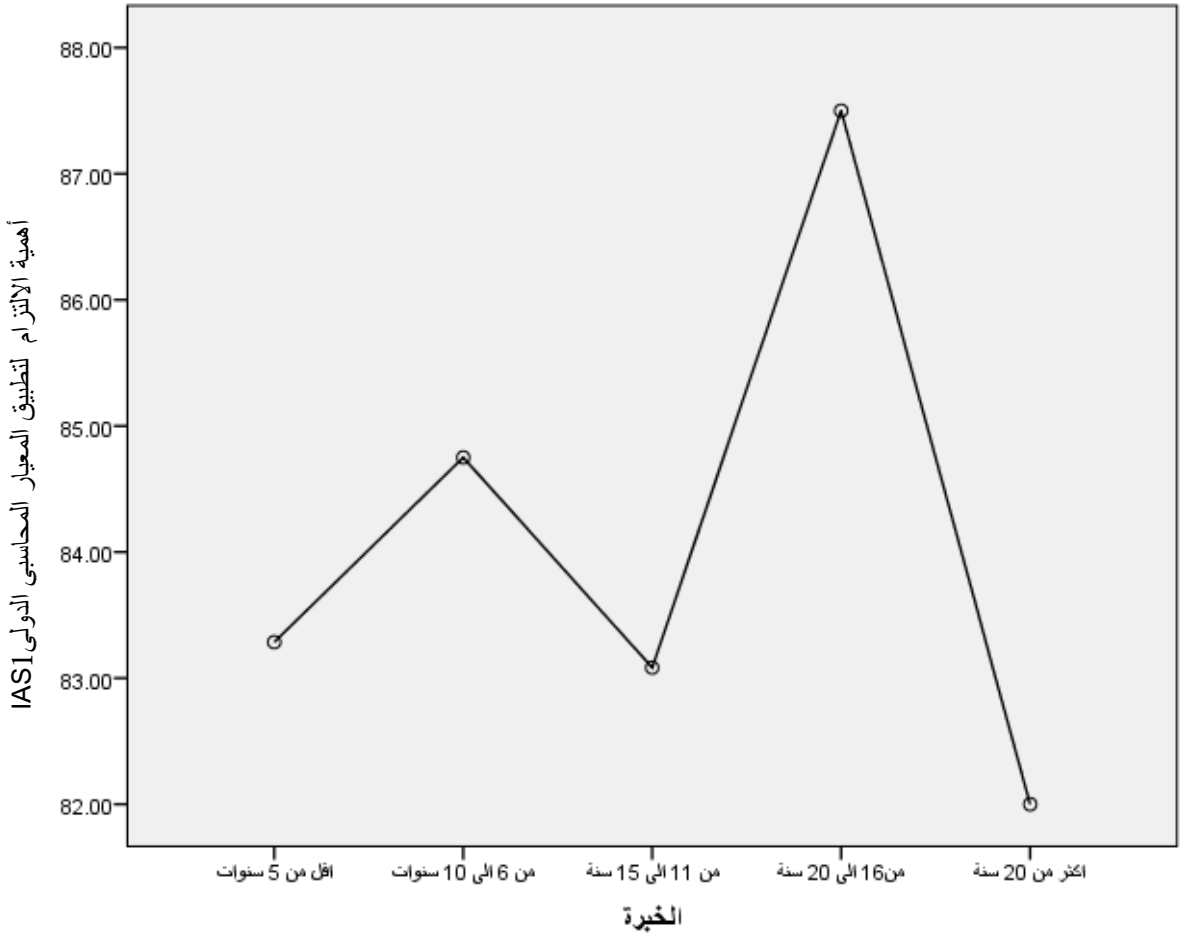

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (1.63) بالنسبة لمجموعات الدراسة على أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 "، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,05)، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة H_1 القائلة بـ " توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية " وقبول الفرضية الصفرية H_0 القائلة بـ " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول مدى أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "IAS1 " تعزى لمتغير الخبرة المهنية "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا في الفصل الثاني لدراسة أراء عينة لمجموعة من والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الأساتذة الجامعيون لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تبين لنا أن:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية "حسب متغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" حسب متغير المهنة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي "عرض القوائم المالية" حسب متغير الخبرة المهنية.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

بما ان القوائم المالية وسيلة تعتمد عليها الادارة في اتخاذ القرارات من خلال ما توفره من معلومات عن وضعية المؤسسات الاقتصادية ومركزها المالي وما صدر من المعايير ومجلس المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة الافصاح من خلال القوائم المالية لإظهار وعرض معلومات محاسبية ومالية بطريقة تجعل هذه المعلومات تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة ،ومن اجل مواكبة التطورات الحاصلة تم القيام بتوحيد محاسبي تأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمعلومات IFRS/IAS من خلال الاحتفاظ بما هو جيد في المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي.

وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية التي تمثلت في صياغة استبيان وتوزيعه على عينة من اساتذة المحاسبة الجامعيين والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات وبعد تحليل مجموع ما توصلو اليه وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل الى:

تعد القوائم المالية بغرض تزويد الاطراف المهتمة بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .

تكمل اهمية الافصاح عن القوائم من خلال انه يمدنا بمعلومات محاسبية ومالية تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة .

تم تبني النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات الحاصلة وخلق توحيد محاسبي.

توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي IAS1ومتغير المؤهل العلمي.

توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي IAS1 ومتغير المهنة .

توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي IAS1 ومتغير الخبرة المهنية .

اختبار الفرضيات :

- ✓ لا توجد فروق ذات صلة دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول اهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسب IAS1"عرض القوائم المالية " ومتغير المؤهل العلمي.
- ✓ لا توجد فروق ذات صلة دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسب IAS1"عرض القوائم المالية ومتغير المهنة
- ✓ لا توجد فروق ذات صلة دلالة احصائية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسب IAS1"عرض القوائم المالية ومتغير الخبرة المهنية .

الاقتراحات :

- ✓ العمل على تكييف البيئة المحاسبية التي تتمثل في المؤسسات، مهنة المحاسب والنظام الجبائي .
- ✓ اعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات من خلال التكوين المتواصل والمستمر في هذا المجال .
- ✓ القيام بدورات تكوينية متجددة لصالح الاساتذة المكلفين بتدريس المقاييس الخاصة بالمحاسبة ومحاولة ربطها بالواقع العملي .
- ✓ اشراك مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة عند القيام باي تعديل مستقبلي على النظام المحاسبي المالي .

افاق الدراسة:

بالرغم من وجود دراسات سابقة لهذا الموضوع والنتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة الا ان هذا الموضوع يبقى مجالا للبحث اكثر من أجل توضيح اهميته وزيادة وعي المجتمعات ولذلك تبقى افاق الدراسة مفتوحة حيث يقترح بعض المواضيع للبحث والمتمثلة في :

- ✓ ضرورة تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي.
- ✓ اشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد جزائري غير مؤهل .
- ✓ اشكالية الاعتماد على القيمة العادلة في اعادة تقييم الاصول في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

1. احمد محمد شمالة، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، عمان الأردن، 2010 .
2. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية في الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، القاهرة 2004 .
3. بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية،الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2015 .
4. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبية الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012 .
5. حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012 .
6. دونالد كيسو،جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة أحمد حامد حجاج، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2008.
7. عبد الرزاق قاسم الشحاذة ونمر عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، ط1، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2015 .
8. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية، ج 1 الدار الجامعية، مصر،2007.
9. علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012 .
10. لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، عمان، 2005-2006.
11. محمد مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، دراسات استراتيجية ، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998 .
12. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2011 .

ثانيا: المذكرات والأطروحات

13. أمال مهاوة، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ($IFRS_{for}$) (SME_s)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011 .

14.سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2014-2015.

15.سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013 .

16.شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009 .

17.صيودة إيناس، أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبية الدولي الأول "عرض القوائم مالية"، أطروحه دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017-2018 .

18.لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011-2012.

19.ماموني حسينة، دور معايير المحاسبية الدولية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أوالحاج البويرة، الجزائر، 2015-2016 .

20.محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة دكتواره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017 .

ثالثا: المجلات

21.أسماء سهيل نجم، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركة المساهمة العراقية وفق المعيار المحاسبي (**IAS**1)، مجلة تكريث العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريث العدد 41، ج1، المجلد الأول، العراق، 2018.

22.بن فرج زوينة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015 .

رابعا: الملتقايات

23.عوادي مصطفى، معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول إشكالية استدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حما لخضر الوادي، الجزائر.

خاماسا : القوانين والمراسيم

24. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07 ـ 11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي(المادة 03) العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

25. الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/07 الصادر في 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر .

سادسا: المطبوعات

26. طويرات رابح، المعايير المحاسبية الدولية، IAS / IRFS، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة ومحاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2018-2019 .

27. العياشي عجلان، مطبوعة"معايير التقارير الماليةIFRS والمعايير المحاسبية الدولية IAS ، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق ومحاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017 .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتلجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد:

الاستبيان الذي بحوزتكم يتضمن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بموضوع بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان:

أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المعيار المحاسبي "IAS_1" عرض القوائم المالية.

-دراسة عينة لمجموعة من اساتذة المحاسبة الجامعيين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعيار المحاسبي "IAS_1" والذي يساهم في تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بتقديم معلومات عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي.

-الاستمارة مخصصة للبحث العلمي

لذا نرجوا من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة، التي تهدف إلى استطلاع آرائكم .

إعداد الطالبتين:

- قواري بسمة
- زعبار عفاف

الأستاذ المشرف:

- رزيقات بوبكر

السنة الجامعية: 2019/2018

المحور الأول: معلومات عامة.

أولا: الرجاء وضع علامة×في الإجابة المناسبة:

1. **العمر:**
   - أ. أقل من 30 سنة: ☐
   - ب. من 31 إلى 40 سنة: ☐
   - ج. من 41 إلى 50 سنة: ☐
   - د. أكثر من 50 سنة: ☐
2. **الشهادة الجماعية المحصل عليها:**
   - أ. ليسانس: ☐
   - ب. ماجستير: ☐
   - ج. دكتوراه: ☐
   - د. شهادة أخرى: ☐
3. **المهنة:**
   - أ. محافظ حسابات: ☐
   - ب. أستاذ جامعي: ☐
   - ج. خبير محاسب: ☐
4. **الخبرة:**
   - أ. أقل من 5 سنوات: ☐
   - ب. من 6 إلى 10سنوات: ☐
   - ج. من 11 إلى 15 سنة: ☐
   - د. من 16 إلى 20 سنة: ☐
   - هـ. أكثر من 20 سنة: ☐

المحور الثاني: *أهمية المعيار المحاسبي الدولي* "IAS1" عرض القوائم المالية

أجب ب"نعم" أو "لا".

- هل تتفق مع الاتجاه الدولي المتزايد نحو تبني معايير المحاسبة الدولية؟ ـ .....

- بعد**08** سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، هل أصبح إعداد و عرض القوائم المالية وفقًا لهذا النظام ولمعيار المحاسبة الدولي رقم"**1**"عرض القوائم المالية يلبي احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المالية؟ ــ .....

الرقم	نص الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" عرض القوائم المالية من أهم المعايير المحاسبية.					
2	يسمح لنا المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" باستخدام طرق محاسبية سليمة لقياس العمليات والأحداث و الظروف التي تؤثر على المؤسسة وإيصال نتائج أعمالها إلى المستخدمين.					
3	يسمح لنا المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" بتحسين و تنسيق النظم المحاسبة والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها مؤسسة ما كشوفها المالية.					
4	يعتبر المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" في بعض الجوانب أكثر حذر من القانون التجاري.					
5	من المتفق عليه أن هدف المعيار الحاسبي الدولي "**IAS1**" هو الإفصاح المالي من أجل توفير معلومات متعلقة بحالة موجودات وعائدات المؤسسة والتغيرات التي تطرأ على الوضع المالي لها .					
6	يعمل المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" على تحسين الأنظمة المحاسبية لعرض البيانات المالية، وتحقيق أكبر قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول.					
7	يسمح لنا المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" من التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية و الإفصاح عن هذه المطابقة.					
8	يعتبر المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" كأساس لعرض القوائم المالية للشركات الأجنبية أو المحلية في البورصات والأسواق المالية الدولية أو الإقليمية و المحلية.					
9	يهتم المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" بتحديد متطلبات عرض القوائم المالية ويقدم الإرشادات الخاصة حول شكلها و هيكلها وكذا الحد الأدنى من متطلبات محتويات هذه القوائم.					

10	يعطي لنا المعيار المحاسبي الدولي "**IAS1**" بيانات عن الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية.					
11	تعد القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية.					
12	يعتبر المعيار المحاسبي الدولي IAS1 هو المخرجات الاساسية لنظام المحاسبية والمصدر الاساسي للمعلومات .					
13	حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 تعرض لنا الميزانية صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان مالها من ممتلكات (اصول) وحقوق الملكية وماعليها من التزامات (خصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية.					
14	تعطي لنا قائمة الدخل حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 صورة اكثر وضوحا عن المؤسسة حيث تقيس اداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين لنا ماذا كانت نتيجة هذا الأداء ربح أو خسارة.					
15	تبين لنا قائمة التدفقات النقدية حسب المعار المحاسبي الدولي IAS1 التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية .					
16	توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 أي تغيرات تطرا على بنود راسمال وحقوق المساهمين والتي تعطي معلومات على التغيرات التي تحدث اثناء السنة على راسمال والارباح المحتجزة والتوزيعات					
17	يساعد المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المهنيين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من					
18	يعمل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 بوجه عام على تحسين المبادئ والمعلومات المحاسبية لعرض بيانات مالية تعطي					

الملاحق

ملاحق

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	7	21.9	21.9	21.9
	من 31 الى 40 سنة	9	28.1	28.1	50.0
	من 41 الى 50 سنة	8	25.0	25.0	75.0
	اكثر من 50 سنة	8	25.0	25.0	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

الشهادة الجماعية المحصل عليها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	9	28.1	28.1	28.1
	ماجستير	10	31.3	31.3	59.4
	دكتوراه	8	25.0	25.0	84.4
	شهادات اخرى	5	15.6	15.6	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محافظ حسابات	10	31.3	31.3	31.3
	استاذ جامعي	17	53.1	53.1	84.4
	خبير محاسب	5	15.6	15.6	96.9
	Total	32	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	7	21.9	21.9	21.9
	من 6 الى 10 سنوات	8	25.0	25.0	46.9
	من 11 الى 15 سنة	12	37.5	37.5	84.4
	من 16الى 20 سنة	4	12.5	12.5	96.9
	اكثر من 20 سنة	1	3.1	3.1	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	32	4.1563	.44789	.07918
س2	32	4.8750	.33601	.05940
س3	32	4.9063	.29614	.05235
س4	32	3.3438	1.28539	.22723
س5	32	4.4375	.75935	.13424
س6	32	4.5000	.62217	.10999
س7	32	4.1563	.80760	.14276
س8	32	4.3750	.90696	.16033
س9	32	4.6563	.54532	.09640
س10	32	4.9688	.17678	.03125
س11	32	4.9375	.24593	.04348
س12	32	4.9063	.29614	.05235
س13	32	5.0000	.00000[a]	.00000
س14	32	5.0000	.00000[a]	.00000
س15	32	4.9688	.17678	.03125
س16	32	5.0000	.00000[a]	.00000
س17	32	4.9063	.39015	.06897
س18	32	4.9688	.17678	.03125

a. t cannot be computed because the standard deviation is 0.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1	18	4.6702	.44274	.10436

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1	16.005	17	.000	1.67017	1.4500	1.8903

Descriptives

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
اقل من 30 سنة	7	82.5714	2.43975	.92214	80.3150	84.8278	80.00	86.00
من 31 الى 40 سنة	9	84.3333	5.00000	1.66667	80.4900	88.1767	76.00	90.00
من 41 الى 50 سنة	8	84.0000	1.41421	.50000	82.8177	85.1823	82.00	86.00
اكثر من 50 سنة	8	85.1250	3.56320	1.25978	82.1461	88.1039	79.00	89.00
Total	32	84.0625	3.42606	.60565	82.8273	85.2977	76.00	90.00

Test of Homogeneity of Variances

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
5.473	3	28	.004

ANOVA

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	25.286	3	8.429	.697	.562
Within Groups	338.589	28	12.092		
Total	363.875	31			

Descriptives

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
ليسانس	9	82.3333	3.50000	1.16667	79.6430	85.0237	79.00	89.00
ماجستير	10	83.7000	3.40098	1.07548	81.2671	86.1329	76.00	87.00
دكتوراه	8	85.7500	3.19598	1.12995	83.0781	88.4219	81.00	90.00
شهادات اخرى	5	85.2000	2.86356	1.28062	81.6444	88.7556	82.00	89.00
Total	32	84.0625	3.42606	.60565	82.8273	85.2977	76.00	90.00

Test of Homogeneity of Variances

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.110	3	28	.954

ANOVA

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	57.475	3	19.158	1.751	.179
Within Groups	306.400	28	10.943		
Total	363.875	31			

Descriptives

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
حسابات محافظ	10	81.8000	3.64539	1.15277	79.1922	84.4078	76.00	87.00
جامعي استاذ	17	85.6471	2.97786	.72224	84.1160	87.1781	79.00	90.00
محاسب خبير	5	83.2000	1.09545	.48990	81.8398	84.5602	82.00	85.00
Total	32	84.0625	3.42606	.60565	82.8273	85.2977	76.00	90.00

Test of Homogeneity of Variances

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.883	2	29	.072

ANOVA

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	97.593	2	48.796	5.314	.011
Within Groups	266.282	29	9.182		
Total	363.875	31			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Scheffe أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

(I) المهنة	(J) المهنة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
حسابات محافظ	جامعي استاذ	-3.84706-*	1.20762	.013	-6.9625-	-.7317-
	محاسب خبير	-1.40000-	1.65971	.704	-5.6817-	2.8817
جامعي استاذ	حسابات محافظ	3.84706*	1.20762	.013	.7317	6.9625
	محاسب خبير	2.44706	1.54161	.299	-1.5300-	6.4241
محاسب خبير	حسابات محافظ	1.40000	1.65971	.704	-2.8817-	5.6817
	جامعي استاذ	-2.44706-	1.54161	.299	-6.4241-	1.5300

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

Scheffe[a,b]

المهنة	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
حسابات محافظ	10	81.8000	
محاسب خبير	5	83.2000	83.2000
جامعي استاذ	17		85.6471
Sig.		.644	.272

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.361.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used.

Type I error levels are not guaranteed.

Descriptives

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
اقل من 5 سنوات	7	83.2857	2.92770	1.10657	80.5780	85.9934	80.00	87.00
من 6 الى 10 سنوات	8	84.7500	4.83292	1.70870	80.7096	88.7904	76.00	90.00
من 11 الى 15 سنة	12	83.0833	2.46644	.71200	81.5162	84.6504	79.00	87.00
من 16الى 20 سنة	4	87.5000	1.91485	.95743	84.4530	90.5470	85.00	89.00
اكثر من 20 سنة	1	82.0000	.	.	.	.	82.00	82.00
Total	32	84.0625	3.42606	.60565	82.8273	85.2977	76.00	90.00

Test of Homogeneity of Variances

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.876[a]	3	27	.157

a. Groups with only one case are ignored in computing the test of

homogeneity of variance for الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي.

ANOVA

أهمية الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	71.030	4	17.757	1.637	.194
Within Groups	292.845	27	10.846		
Total	363.875	31			